قياس الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية(الهيمنة المالية) في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (١٩٨٠_ ٢٠١٥)

أ.د. جعفر باقر علوش*

م.م ارشد عبد اللطيف تركي

جامعة واسط _كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

أوضحت النتائج القياسية للدراسةأن في الاجلين الطويل والقصير تتوافق مع الافتراض في النموذج وفقاً لنظرية(Woodford ١٩٩٥) كون المعلمات لكل من عجز الموازنة يرتبط بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار ، والدين العام الداخلي يرتبط بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار. كما بينت النتائج وجود استجابة قصيرة الاجل للمتغير التابع (المستوى العام للأسعار**P**) مع المتغير التفسيري (عجز الموازنة Y) ، أي ان عجز الموازنة ينتج عنه اثار تضخمية في الاجل القصير وهذا ينطبق مع الدراسة التي تقدم بها "**Bilin, Neyapit**"**عام ٢٠٠٣** " عجز الموازنة والتضخم: أدوار الاستقلالية المركزية والمالية في تطوير السوق " أكد فيها ظهور الاثار التضخمية لعجز الموازنة بشكل واضح في حالة عدم تطور الاسواق المالية وعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية اذ تؤدي هذه العوامل علاوة على عدم توفر الية ذات كفاءة لتجميع الضرائب الى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتمويل عجز الموازنة وعلى نقيض ذلك فأن توفر اسواق مالية متطورة واستقلالية البنك المركزي ستوفر مصادر غير تضخمية لتمويل عجز الموازنة.

أما أثر (الدين العام الداخليB) فيكون اثره في (المستوى العام للأسعارP) في الاجل الطويل نتيجة اعباء خدمة الدين العام التي تتمثل بتمويل العجز عن طريق (التنقيد) وتتلائم هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (**John B. Taylor**) **عام١٩٩٥** بعنوان " السياسة النقدية المترتبة على الانضباط المالي الكبير في العجز في الميزانية و الدين: القضايا والخيارات " اوضح فيها أمكانية ابراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة

الحكومية ، الذي يشير الى أن التغير في عجز الموازنة العامة لابد و أن يؤدي الى التغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد ، أو في النقود عالية القوة ، وذلك لأغراض تمويل العجز المالي، بالتالي فأن السياسة المالية في العراق اثقلت كاهل السياسة النقدية وبصورة متباينة مع التغيرات في الحقبة الزمنية الممتدة لـ (٣٦) سنة من خلال التمويل للنهج التوسعي للسياسة المالية الذي يراكم الاعباء على البنك المركزي من خلال الدين العام الداخلي وعجز في الموازنة العامة.

Abstract

The standard results of the study showed that in the long and short term, the assumption in the model is consistent with the Woodford (1995) theory that the parameters of each budget deficit are inversely related to the general price level, and internal public debt is positively correlated with the overall level of prices.

The results showed that there is a short-term response to the dependent variable (the general level of prices P) with the explanatory variable (budget deficit Y), ie, the budget deficit produces inflationary effects in the short term. This is true with the study presented by "Bilin, Neyapit" Budget and inflation: the roles of central and financial independence in the development of the market, "confirmed the emergence of inflationary effects of the budget deficit clearly in the absence of development of financial markets and the lack of independence of the Central Bank as these factors in addition to the lack of an efficient mechanism to collect taxes to rely on the creation of money as a source Only to finance the deficit In contrast, the availability of sophisticated financial markets and the independence of the central bank will provide non-inflationary sources to finance the budget deficit. The effect of the internal public debt (B) will have an effect on the long-term (P) of the public debt servicing burden of deficit financing through adjustment. This result is consistent with the 1995 John B. Taylor study entitled " The monetary policy of the fiscal discipline of the large deficit in the budget and debt: issues and options, "explained the possibility of highlighting the direct relationship between the financial and monetary policies through the government budget

monetary policy and in varying degrees with changes in the 36-year period through funding for the expansionary approach to fiscal policy that is burdening the central bank with internal public debt and a deficit in the public budget.

constraint, which indicates that the change in the budget deficit must lead to a change in size Government bonds yielding, or refinancing D high power, for fiscal deficit financing purposes.Thus, fiscal policy in Iraq has weighed heavily on

المقدمة

يعد الاسلوب القياسي احد الادوات التي يركن اليها الباحث الاقتصادي لغرض التوصل الى استدلال كمي يجيب من خلاله على التساؤلات التي تم طرحها في مشكلة الدراسة فضلاً عن اثبات الفرضية او نفيها بناء على معطيات النموذج والاسلوب القياسي المتبع.

بالتالي لا تكاد تخلو منه الدراسات التطبيقية في اطار السياسات والتوقعات الاقتصادية على الصعيد الكلي ، وفي ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد القياسي على مستوى البرامج و النماذج القياسية تم الاستعانة في هذا البحث ببرنامج (Eviwes 9) وهو من احدث البرامج في مجال الاقتصاد القياسي ، مستعيناً بأسلوب التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع **Autoregressive (ARDL) Distributed Lag Estimate .**

وبناء على هذه المعطيات تم طرح محاورين رئيسيين في هذا البحث تناول المحور الاول

الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة ، في حين تناول المحور الثانيبالتحليل والقياس الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية "الهيمنة المالية"وفقاًلنموذج وضع اعتماداً على نظرية (Woodford) ١٩٩٥النظرية المالية للمستوى العام للأسعار وفقاً لهذه النظرية تكون السياسة المالية بمثابة الركيزة الأساسية Nominal Anchor لتحديد المستوى العام للأسعار.[١] كما اعتمد على دراستين تقدم بها،(John B. Taylor) عام ١٩٩٥ و (Bilin, Neyapit)عام ٢٠٠٣والاستعانة بدوال الاستجابة الفورية Impulse Response Function(IRF) للنموذج قيد الدراسة.

أهمية البحث:

يحظى الاسلوب القياسي بأهمية كبيرة في مجال تحليل السياسات الاقتصادية و التوقعات على المستوى الكلي وبالتالي يعد أحد الوسائل الداعمةلمتخذي القرار والمختصين بالشأن الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية حيث تشكل السياسة المالية عبئاً مضاعفاً على السياسة النقدية من خلال تراكم الدين الحكومي وعجز الموازنة مما يؤثر سلباً على اهداف السياسة النقدية من حيث الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على الاحتياطي النقدي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيةمفادهاأن عدم توفر ترتيبات مؤسسية كفؤة يجعل من عملية التفاعل بين السياستين المالية والنقدية أمر غاية في الصعوبة ويراكم من اعباء السياسة النقدية بحيث تستحوذ السياسة المالية على مسار تحديد المستوى العام للأسعار، لتجاوز وارتفاع القيمة الحقيقية للدين الحكومي عن القيمة الحالية للعجز بالميزان الحكومي الاساس مما ينعكس سلباً على النمو والتوازن الاقتصادي.

هدف البحث:

يركز البحث على هدف رئيس وهو مناقشة قضية جدلية التفاعل بين السياستين المالية والنقدية وفقاً لافتراضات مدرسة التوقعات العقلانية من خلال تقدير نموذج قياسي لقياس نسبة التفاعل بين السياستين المالية والنقدية ومدى تأثيرها في التوازن والنمو في الاقتصاد العراقي خلا المدة (١٩٨٠ – ٢٠١٥).

منهج البحث:

بغية التوصل لنتائج رصينة تخدم البحث سيتم الاستعانة بأسلوب التحليل الوصفي مدعما بالأسلوب القياسي لغرض إثبات فرضية البحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمنية: (1980– ٢٠١٥).

هيكلية البحث:

لغرض التوصل الى نتائج رصينة تم تقسيم البحث الى محورين رئيسيين:

تناول المحور الاول الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة في حين استعرض المحور الثاني بالتحليل والقياس الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية"الهيمنة المالية"

المحور الأول / الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

أولاً/ الاسلوب القياسي وصياغة النماذج القياسية

يعد الاسلوب القياسي منهج تجريبي يتم وفقه اختبار الفروض والنظريات عن طريق صيغ قياسية تأخذ شكل معادلات سلوكية محددة تتضمن عدة متغيرات مترابطة مع بعضها البعض بنمط معين تحددها النظريات أو الفروض لمشكلة اقتصادية أو ظاهرة اقتصادية قيد الدراسة.

أن الاسلوب القياسي يتضمن تطبيقات الاحصاء الرياضي على البيانات الاقتصادية للوصول الى النماذج التي يكونها الاقتصاد الرياضي من اجل التوصل لنتائج رقمية.[٢]

اذا موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية معينة و العوامل التي تتحكم فيها وتقديمها بشكل علاقات رياضية (معادلات، دوال،... الخ) تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية، بصورة أخرى تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام الى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الاساليب الاحصائية والرياضية.[٣]

تتضمن النظرية الاقتصادية ثلاث مجموعات من العناصر تتمثل بما يلي:

* فروض أو حقائق علمية تمارس دور الكميات متغيرة القيمة (المجاهيل).
* متغيرات تتحدد كمياتها من خلال النظريات.
* افتراضات سلوكية تعرف مجموعة العمليات التي توصلنا لتقدير قيمة المتغيرات.

تبرز مهمة التحليل الاقتصادي في البحث عن الحقائق والمقارنة بين الافتراضات والنتائج التي تعطيها النظريات والحقائق الملحوظة عن طريق الاسلوب القياسي لأنه يوفر أمكانية التدقيق والبحث الكمي للمتغيرات الاقتصادية ، كما يوفر للنظرية الاقتصادية الاختبارات اللازمة للحكم على الظواهر الاقتصادية التي تقرر سلوك النظرية الاقتصادية.

كما يقدم الاسلوب القياسي نتائج اقرب للدقة لمعرفة العلاقة السلوكية بين عناصر الظاهرة الاقتصادية، كما يجب النظر الى أن نتائج البحث القياسي التي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية بوصفها رقمية فقط دون وضع الاعتبارات الاخرى للمتغير، كما يهدف الاقتصاد القياسي الى:[٤]

* تحليل الواقع الاقتصادي حسب فروض النظرية الاقتصادية.
* رسم وتحليل السياسات الاقتصادية العامة.
* التنبؤ بقيم المتغيرات والظواهر الاقتصادية في المستقبل.

الانموذج هو عرض مبسط وعام بالوضعية المعقدة التي عادت ما تكون عليها الظاهرة الاعتيادية ضمن (الاطار الطبيعي)، أي هو انعكاس للعناصر الاساسية التي تتحكم بالظاهرة وعلاقات التأثير المتبادل بينهما ، أو هو الاداة التي يستخدمها البحث من أجل فهم الظاهرة وتفسيرها أولاً، ثم أمكانية تقديرها والوصول الى توقعات بتطويرها في المستقبل. أن النماذج القياسية تعطي أمكانية أجراء التقديرات وحساب التوقعات الكمية المختلفة في المتغيرات الاقتصادية مما تساعد صانعي القرار على وضع السياسات الاقتصادية الكفؤة التي تتلائم مع الواقع.

ثانياً/ اختبار التكامل المشترك

يعد هذا الاختبار احد الاساليب المستخدمة في معالجة عدم سكون السلاسل الزمنية، فضلاً عن دعمه للنظرية الاقتصادية من خلال صياغة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ضمن حيز احصائي، علماً ان علم الاقتصاد يؤكد على ان هناك متغيرات اقتصادية تكون حركتها مستقرة عبر الزمن، على الرغم من كونها تتصف بالتذبذب العشوائي بشكل منفرد بالتالي اهمية تحليل التكامل المشترك في دراسة العلاقات الاقتصادية في المدى الطويل. (٦)

وبما أن التحليل القياسي من الدراسات التجريبية وما دمنا بصدد تحليل العلاقة لمتغيرات اقتصادية عن طريق اجراء تحليل الانحدار لبيانات تلك المتغيرات التي هي عبارة عن سلسلة زمنية تمتدل (٣٦) مشاهدة وهي تمثل اجلاً طويلاً ، وهنا لابد من توافر عدة خطوات اساسية **الخطوة الاولى:** التأكد من سكون بيانات السلاسل الزمنية لكل من هذه المتغيرات تتكامل معها **الخطوة الثانية:** وهي اختيار طريقة للتكامل و وفقاً لهذه الدراسة يتم الاستعانة بنموذج (ARDL)لغرض التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ام لا.

الخطوة الاولى: اختبار السكون للسلاسل الزمنية:

يعد الاجراء الأولي في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في اطار السلاسل الزمنية طويلة الاجل ، هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف عدم الوقوع في فخ الانحدار الزائف (Spurious Regression) الذي يظهر في حال عدم سكون السلسلة الزمنية،

ويعكس اختبار السكون مدى إمكانية وجود ظاهرة الانحراف الزائف في النماذج القياسية من عدمه، المتأتية من وجود جذر الوحدة (Unit root) في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة والقيام بدورها بأخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة السلاسل الزمنية لتجعلها ساكنة من خلال الفرق الأول والفرق الثاني، وبالتالي التخلص من الانحراف الزائف في السلاسل الزمنية، ومن هذا المنطلق تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا اتصفت بالخصائص الإحصائية على النحو الآتي(٧):

١. الوسط الحسابي للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، اي (E[Yt]=μ).

٢. التباين للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، اي

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 .$$

٣. قيمة التغاير بين مدتين يجب تكون معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية للزمن، ويحسب التغاير وفق

الصيغة التالية:

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين على مستوى واسع اختبار ديكي فولر(Dickey- Fuller test,1979) واختبار فيليبسبيرون (Philips-Perron, 1988).

١. اختبار ديكي _ فولر الموسع (Dickey- Fuller test):

يتطلب القيام باختبار (ADF) للتأكد من إمكانية سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من عدمه ثلاثة معادلات كالتالي[٨]:

أ- إمكانية وجود حد ثابت وبدون اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \mu + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(1)$$

ب- إمكانية وجود حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \mu + \alpha T + \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots.(2)$$

ت- بدون حد ثابت واتجاه عام

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots..(3)$$

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية (H_0:P=1) التي تعني إن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة (H_1 :P< 1) التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار (ADF)بالمقارنة بين القيمة المحتسبة tau مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (1% ,5% ,10%)[٩].

قام كل من ديكي_فولر عام ١٩٨١ بتطوير اختبار لجذر الوحدة أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي_ فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي_ فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي_ فولر البسيط، ويمكن توضيح اختبار ديكي_ فولر الموسع من خلال المعادلة التالية[١٠]:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \theta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(4)$$

٢.اختبار فيليبس- بيرون (Philips-Perron):

يعد اختبار (PP) ذا إمكانية اختبارية إحصائية أدق من (ADF) خصوصاً عندما يكون حجم العينة صغيرة، ويعتمد اختبار (PP)على طريقة إحصائية غير معلمية في تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة[١١].

والجدير بالذكر أن اختبار (PP) يملك نفس توزيع اختبار (ADF) والفرضيات (فرضية العدم والفرضية البديلة) نفسها.

الخطوة الثانية: التكامل المشترك باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)

Autoregressive Distributed) (Lag Estimate

قام كل من Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998)، Pesaran et Al (2001) بتطوير منهجية (ARDL) وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة حيث لا يستلزم في هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة من نفس الرتبة أي ساكنة في نفس الدرجة سواء في المستوى أو الفروق الأولى أو خليط بينهما ولكن بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفروق الثانية[١٢].

يمتلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عدة خصائص تميزه عن باقي النماذج وهي كالتالي[١٣]:

١. لا يتطلب تطبيق اختبار (ARDL) إن تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة، علاوة عن إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في نفس الوقت في معادلة واحدة.

٢. يتميز اختبار (ARDL) بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطئ زمني مختلفة وهذا لا يحصل في باقي النماذج القياسية الأخرى.

٣. يتمتع اختبار (ARDL) بإمكانية تطبيقه في حال حجم العينة المدروسة صغيرة، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفوءة وغير متحيزة.

٤. يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.

يظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) خليط من أنموذجين الإبطاء الموزع model(Lag- Distributed) والانحدار الذاتي (Autoregressive model) عندما يكون هناك وجود حالة من التكييف في المتغير التابع yt يتأثر بالتغيرات

التي تحدث بالمتغير التفسيري x_t وبقيم متباطئة لمدد زمنية سابقة (xt−r)، أي تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط (t) وإنما خلال مدد زمنية متعددة سابقة (t−r)، ويأخذ نموذج (ARDL) المعادلة التالية:

$$y_t = \beta + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t\ 1} + u_t \ldots\ldots\ldots (1)$$

والسلوك الديناميكي (الحركي) يمكن التعبير عنه بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع yt وهذا يعني نفس المتغير التابع هو متغير تفسيري ولكن بشكل متباطئ زمنيا لمدة سابقة (y_{t-i}) ويمثل ذلك أنموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = \lambda_1 y_{t\ 1} + \lambda_2 y_{t\ 2} + \cdots + \lambda_p y_{t\ p} + u_t \ldots\ldots (2)$$

وفقا للمعادلة (١) أعلاه أنموذج (ARDL) يحتوي الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيا ($x_{t\ 1}$) علاوة عن يحتوي المتغير التابع نفسه على قيم سابقة (y_{t-i})، لذلك يأخذ المعادلة التالية[١٤]:

$$y_t = \alpha + \alpha_1 y_{t\ 1} + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t\ 1} + u_t \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث $(x، y)$ تمثل المتغيرات الذي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما.

كما يعد اختبار أمكانية وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المدروسة باستخدام أنموذج (ARDL) سواء كانت المتغيرات ساكنة من الدرجة الصفر أو من الدرجة واحد أو مزيج بينهما.[١٥]

وتبعاً لطريقة اختبار الحدود (Bound Test approach) يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لاختبار F (F−statistic) بواسطة فرضية العدم (H_0) التي تعني عدم أمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج عندما تكون قيمة F المحتسبة اقل من القيم الحرجة ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك، وفقا لما سبق ومن الناحية التطبيقية فأن أنموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة السكون للمتغيرات المدروسة نقوم بتطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\,\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\,\Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\,\Delta m_{t-i} \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث:

= الفرق الأول لقيم المتغير.

= الحد الثابت.

= عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى.

$a_{1i}، a_{2i}، a_{3i}$= المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

1^ ، 2^ ، 3^= معاملات طويلة الأجل الذي من خلالها معرفة أمكانية وجود تكامل مشترك.

= الزمن

= حد الخطأ العشوائي

وفقا للمعادلة أعلاه أذا أصبح أمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تبعا لاختبار الحدود سوف يقدر العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^{r} a_{1i}\Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^{r} a_{2i}\Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} a_{3i}\Delta m_{t-i} + yECT_{t-1} + \varepsilon t \quad \ldots\ldots (5)$$

حيث (ECT) تمثل حد تصحيح الخطأ يتم أضافته للنموذج أما ( ) تمثل نسبة الانحراف التي يتم تصحيحها في المدة (إلى المدة) وهذا يعني سرعة تصحيح الخطأ للمتغير التابع في الأجل القصير باتجاه قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

ثالثاً/دالة الاستجابة الفورية (IRF) Impulse Response Function[١٦]

لقياس اثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي في نموذج (VAR) و(VECM)على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الاخرى من خلال دالة الاستجابة الفورية(IRF)، فضلاً عن عمل هذه الدالة في تتبع المسار الزمني للعديد من الصدمات (Shocks) التي تتعرض لها اغلب المتغيرات محل الدراسة في نموذج VAR، بالتالي يوضح مدى استجابة كل متغير لأي صدمة مفاجئة في احد بواقي متغير ما يمكن ان يؤثر في قيمة هذا المتغير في الوقت نفسه ينتقل هذا التأثير الى المتغيرات الاخرى من خلال نموذج VAR .[١٧]

تعد دالة (IRF) كأداة لتقييم التفاعل الديناميكي وقوة العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة من خلال تتبع

المسار الزمني (trace) للاستجابة الاتجاهية directional (responses) لمتغير ما ناجم عن تغير مقداره وحدة واحدة في الانحراف المعياري للمتغيرات الاخرى.

حيث ان:

: تمثل عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية في النموذج ( )، :متجه الحد الثابت ( )، :مصفوفة المعاملات ( ) لكل i=1,2,...,p، :متجه لحدود الخطأ العشوائي، فضلاً عن تتبع توزيعا طبيعا وسطه الحسابي يساوي صفر (٠=) وتباين ثابت( ) وان ( ) مصفوفة تغاير متعاصرة (Contemporaneous covariance matrix) .

في حالة حدوث صدمة(shock) في النظام في احدى حدود (حدود الخطأ العشوائي) لفترة واحدة، فان (المتغيرات)سوف تتحرك بعيدا عن التوازن (اي ان)ثم تعود اليه ويسمى مسار عودة المتغيرات الى التوازن استجابة النبضة (Impulse response) لنموذج VAR.اما في أنموذج الانحدار الذاتي(Autoregressive)، فان تنحرف عن التوازن عندما يحدث تغير في (لحدود الخطأ العشوائي)المقابل لها(وهذ يعني تنحرف عن التوازن عندما نحدث صدمة في) علماً ان التوازن في انموذج VAR عندما بالتالي تكون حدود الخطأ تساوي صفر على المدى الطويل. (*)

المحور الثاني/ قياس الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية"الهيمنة المالية"

اولاً / الصيغة الرياضية للنموذج القياسي:

من اجل بيان الاثر النقدي لإجراءات السياسة المالية سنتعمد الصيغة الرياضية ادناه:

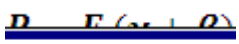

هذا النموذج وضع اعتماداً على نظرية (Woodford) ١٩٩٥النظرية المالية للمستوى العام للأسعار، تنطلق هذه النظرية من أن الدولة يمكنها تحديد المسار المستقبلي لمعدل التضخم من خلال تحديد أسلوب تمويل العجز ، أي أن السياسة المالية هي التي تستحوذ على مسار تحديد المستوى العام للأسعار وهنا يتحدد مستوى

الأسعار من خلال تساوي القيمة الحقيقية للدين الحكومي مع القيمة الحالية للفائض في الميزان الحكومي الاساس، أي أن السياسة المالية تكون بمثابة الركيزة الأساسية Nominal Anchor لتحديد المستوى العام للأسعار.[١٨]

حيث أن:

p: المستوى العام للأسعار.

y: عجز الموازنة .

B: الدين العام الداخلي .

حيث يعبر المستوى العام للأسعار عن السياسة النقدية باعتبار أن الهدف الاساس للسياسة النقدية هو السيطرة على المستوى العام للأسعار وتحييد معدلات التضخم ، وفقاً للصيغة اعلاه يعبر عنه كمتغير تابع . في حين تعد المتغيرات (**Y**عجز الموازنة ، **B**الدين العام الداخلي) متغيرات تفسيرية للتغير الحاصل في (**P**) المستوى العام للأسعار .

ثانياً / نتائج التطبيق القياسي:

١. اختبارات السكون جذر الوحدة: (root unit Tests)

أ. اختبار ديكي _ فولر الموسع(ADF)

توضح نتائج الجدول (٤٥)، أن متغيرات السلاسل الزمنية لكل من (P, B) ساكنة بالمستوى و (بحد ثابت وبدون حد ثابت واتجاه) كما أن قيمة Tau المحتسبة اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (١%،٥%،١٠%) لـ (الدين العام B) و (١٠%) لـ (المستوى العام للأسعار)، أما السلسة الزمنية لـ (Yعجز الموازنة) فهي ساكنة بعد أخذ الفرق الاول (بحد ثابت) وهذا ما يدل عليه قيم (**tau**) المحسوبة التي كانت اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٥%،١٠%) ، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد خلو السلاسل الزمنية للمتغيرات من جذر الوحدة وبالتالي سكونها.

جدول (45) اختبار (ADF) لبيانات السلسلة الزمنية في الاقتصاد العراقي للمدة 2015_1980

المتغيرات	قيمة t المحسوبة (المستوى)	القيم الجدولية لـ(t) عند سكون السلسلة		قيمة t المحسوبة (الفرق الأول)	درجة السكون
Y	-1.141	1% level	-5.124	-3.501	I(1)
		5% level	-3.933		
		10% level	-3.420		
p	-1.713	1% level	-2.632	-6.229	I(0)
		5% level	-1.950		
		10% level	-1.611		
b	9.724	1% level	-3.711	0.365	I(0)
		5% level	-2.981		
		10% level	-2.629		

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

ب. اختبار فيلبس _ بيرون (PP)

توضح نتائج الجدول (46)، أن متغيرات السلاسل الزمنية لمتغيرين(y,b) ساكنة بالمستوى (بدون حد ثابت واتجاه وبحد ثابت)وهذا ما يدل عليه قيمة (**tau**) المحتسبة التي كانت اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية (١%،٥%،١٠%) لـ (Y) و(٥%،١٠%) لـ (B)، باستثناء المستوى العام للأسعار(p) ساكنة بالمستوى(بحد ثابت) عند مستوى معنوية(10%) أي أن المتغيرات ساكنة من الدرجة صفر(I(0)).

جدول (٤٦) اختبار (P.P) لبيانات السلسلة الزمنية في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٠_٢٠١٥

المتغيرات	قيمة t المحسوبة (المستوى)	القيم الجدولية لـ(t) عند سكون السلسلة		قيمة t المحسوبة (الفرق الأول)	درجة السكون
Y	1.646	1% level	-2.771	-4.460	I(0)
		5% level	-1.974		
		10% level	-1.602		
p	-1.701	1% level	-2.632	-6.230	I(0)
		5% level	-1.950		
		10% level	-1.611		
b	-9.508	1% level	-4.252	-5.579	I(0)
		5% level	-3.548		
		10% level	-3.207		

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

٢.تحديد مدة الابطاء المثلى:

يلاحظ من خلال الجدول(٤٧) بان عدد فترات الابطاء المثلى هو (٢) اعتماداً على معيار اكايكي(AIC) وسكوارز SC و (HQ) هانان كوين هذا اعتماداً على المؤشرات المذكورة في الجدول (47) التي تحمل اقل قيمة لها.

جدول (٤٧) نتائج اختبارات اختيار التخلفات الزمنية

VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
٠	NA	8.11e+14	42.84147	42.94998	42.77306
١	36.88486	2.38e+13	39.20857	39.64263	38.93495
٢	28.67339*	1.70e+11*	33.67658*	34.43620*	33.19775*

المصدر: من عمل الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

(*) تشير الى مدة الابطاء المختارة حسب المعايير.

٣. اختبار الحدود Bounds Test

يلاحظ من خلال الجدول (48) ان قيمة احصائية (F) تساوي (٧١,٢٧٩٦٧) اكبر من القيم الحرجة عند حدها الادنى عند مستوى (١%) والتي تساوي (٣,٨٨) والتي تعني قبول الفرضية البديلة اي ان هناك توازن طويل الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لمدة الدراسة.

يوضح التقدير الاولي لنموذج(ARDL) الذي يضمالمستوى العام للأسعار كمتغير تابع و عجز الموازنة والدين العام الداخلي كمتغيرات تفسيرية، ان النموذج معنوي ككل من خلال اختبار (F) وقيمة معامل التحديد المصحح ($\overline{R^2}$) (0.97) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج.

جدول(٤٨) نتائج اختبار الحدود

Test Statistic	Value	k
F.Statistic	٧١,٢٧٩٦٧	٢
Critical Value Bonds		
Significance	الحد الادنى	الحد الاعلى
%١٠	٢,١٧	٣,١٩
%٥	٢,٧٢	٣,٨٣
%٢,٥	٣,٢٢	٤,٥
%١	٣,٨٨	٥,٣

المصدر: من عمل الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

٤.تقدير العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

من خلال الجدول (٤٩) يلاحظ عدم وجود استجابة طويلة الاجل بين المتغير التابعالمستوى العام للأسعار(P) و عجز الموازنة(y) في حين كانت هنالك علاقة معنوية بين المتغير التفسيري (B) الدين العام و المتغير التابع (P) المستوى العام للأسعار.

هنا النتائج في الاجلين الطويل والقصير تتوافق مع الافتراض في النموذج كون المعلمات لكل من عجز الموازنة يرتبط بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار ، والدين العام الداخلي يرتبط بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار.

جدول (٤٩) المقدرات طويلة الاجل لنموذج ARDL

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std – Error	T– Statistic	Prob.
Y	-0.000005	٠,٠٠٠٠٠٤	-1.135714	0.3076
B	35.655829	12.491011	2.854519	0.0356
C	78.793412	2.963556	26.587459	0.0014

المصدر: من عمل الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

كما يلاحظ من خلال الجدول (50) ان معامل تصحيح الخطأ يأخذ اشارة سالبة وهي معنوية احصائياً عند مستوى اقل من ٥% مما يعني انه تم تصحيح ما قيمته(16%) من الاختلال او الانحراف قصير الاجل في المتغيرات التفسيرية في السنة السابقة الى السنة الحالية، فضلاً عن ان المعلمات القصيرة الاجل تبين ان المتغيرات التفسيرية كانت معنوية أي هناك علاقة قصيرة الاجل بين المتغير التابع (المستوى العام للأسعار P) والمتغير التفسيري (عجز الموازنة Y) اما المتغير التفسيري(الدين العام الداخلي B) فالمعلمة غير معنوية احصائياً .

جدول (٥٠) المقدرات قصيرة الاجل وتصحيح الخطأ لنموذج ARDL

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std – Error	T– Statistic	Prob.
Y	−0.000000	0.000000	−2.584044	0.0492
B	2.473568	2.918843	0.847448	0.4354
CointEq (−1)	−0.162853	0.009412	−17.302446	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

٥.اختبار السكون لنموذج ARDL المقدر:

وفقاً لنموذج (ARDL) اذا ما كان الرسم ما بين الحدود الحرجة بمستوى ٥% تبعاً للاطار الزمني في هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم التي تنص على ان المتغيرات محل الدراسة ساكنة، حسب الشكل (٢٦) يبين ويثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الاجل لنموذج ARDL المقدر.[١٩]

شكل (٢٦)

المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM)

(SUSUMSQ)&

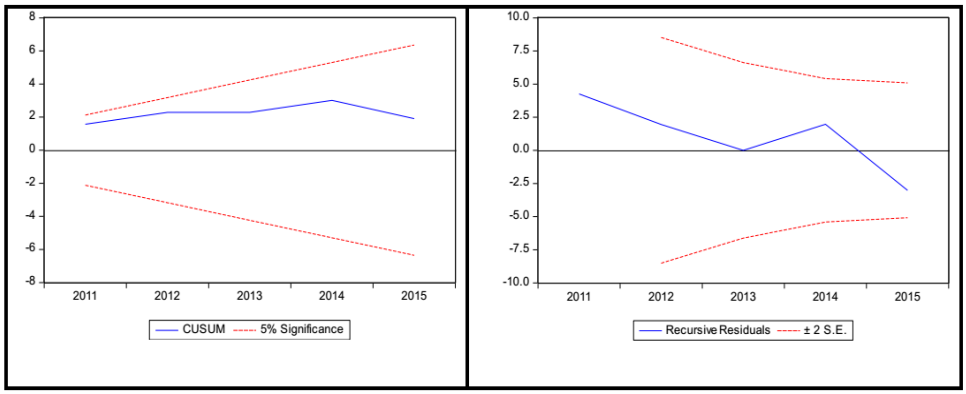

المصدر: من عمل الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

٦. تحليل دالة الاستجابة الفورية IRFلـ(المستوى العام للأسعار)

يلاحظ من خلال التحليل السابق وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة مما يؤدي الى الاستعانة بنموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه (VECM) Vector error correction model لتقدير دالة الاستجابة الفورية (IRF) Impulse response function التي تبين وتعكس استجابة المتغير المستوى العام للأسعار (P) التابع لصدمة مقدارها وحدة واحدة من الانحراف المعياري لمتغير اخر.

حسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة لـ (٣٦) سنة فأن استجابة (المستوى العام للأسعارP) في حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في (P) ذاته يكون أثر الصدمة ايجابي في المدة الاولى الممتدة بين (١-٢) بعدها يكون اثر الصدمة ايجابيو يتناقص في المدة الثانية الممتدة (٢-١٠) . اما استجابة (p) في حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في عجز الموازنة (Y) لن يكون لها تأثير في المدة الاولى(١-٢)، ثم يكون اثر الصدمة ايجابي ومتزايد في المدة الثانية (٢-١٠) ويستقر حتى نهاية المدة.

اما استجابة (p) المستوى العام للأسعار في حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الدين العام الداخلي(B) فلن يكون لها اثر في المدة الاولى الممتدة بين (١-٤)

بعدها يكون اثر الصدمة ايجابي ومتزايد من المدة (٤) وحتى نهاية المدة.

اما استجابة (Y) عجز الموازنةفي حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في (P)المستوى العام للأسعار يكون الاثر سلبي في المدة الاولى بعدها تأخذ الصدمة الاثر الايجابي في المدة الثانية الممتدة بين (٢-٦) بعدها يأخذ اثر الصدمة الاتجاه التنازلي في المدة الثالثة الممتدة بين (٨-١٠).

أما استجابة (B) الدين العام الداخلي في حالة حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في (P) المستوى العام للأسعار فان اثر الصدمة يكون سلبي في المدة الاولى الممتدة بين (١-٣) يأخذ تأثير الصدمة بعدها الاثر الايجابي المتصاعد ابتداء من الفترة اللاحقة وحتى نهاية المدة.

شكل (٢٧) دالة الاستجابة الفورية للتغيرات في (P_ Y _ B)

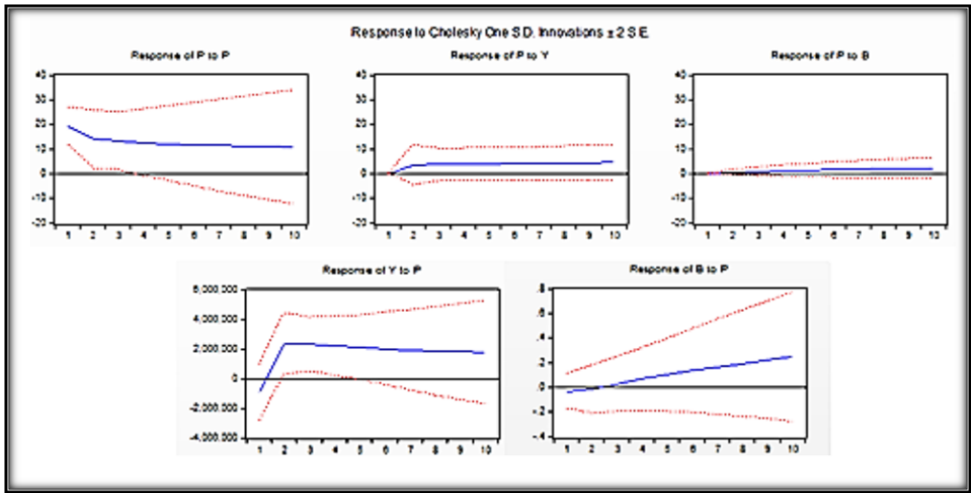

المصدر: من عمل الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9.

٧. التحليل الاقتصادي لنتائج الأنموذج القياسي

أنالنتائج في الاجلين الطويل والقصير تتوافق مع الافتراض في النموذجوفقاً لنظرية (Woodford ١٩٩٥) كون المعلمات لكل من عجز الموازنة يرتبط بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار ، والدين العام الداخلي يرتبط بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار.

كما أوضحت النتائج القياسية للدراسة وجود استجابة قصيرة الاجل للمتغير التابع (المستوى العام للأسعار**P**) مع المتغير التفسيري (عجز الموازنة Y) ، أي ان عجز الموازنة ينتج عنه اثار تضخمية في الاجل القصير وهذا ينطبق مع الدراسة التي تقدم بها "**Bilin, Neyapit**"**عام ٢٠٠٣** "عجز الموازنة والتضخم: أدوار الاستقلالية المركزية والمالية في تطوير السوق " أكد فها ظهور الاثار التضخمية لعجز الموازنة بشكل واضح في حالة عدم تطور الاسواق المالية وعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية اذ تؤدي هذه العوامل علاوة على عدم توفر الية ذات كفاءة لتجميع الضرائب الى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتمويل عجز الموازنة وعلى نقيض ذلك فأن توفر اسواق مالية متطورة واستقلالية البنك المركزي ستوفر مصادر غير تضخمية لتمويل عجز الموازنة.

أما أثر (الدين العام الداخليB) فيكون اثره في (المستوى العام للأسعارP) في الاجل الطويل نتيجة اعباء خدمة الدين العام التي تتمثل بتمويل العجز عن طريق (التنقيد) وتتلائم هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (**John B. Taylor**) **عام١٩٩٥** بعنوان "السياسة النقدية المترتبة على الانضباط المالي الكبير في العجز في الميزانية و الدين: القضايا والخيارات " اوضح فيها أمكانية ابراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية ، الذي يشير الى أن التغير في عجز الموازنة العامة لابد و أن يؤدي الى التغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد ، أو في النقود عالية القوة ، وذلك لأغراض تمويل العجز المالي.

هذه النتائج تنطبق مع حقبة الثمانينات والتسعينات (سياسة التنقيد) و حقبة التحرير المالي بعد عام ٢٠٠٣ (نافذة العملة) التي شهدت تغير في نهج البنك المركزي جراء الاستقلالية ، الأمر الذي يوضح بشكل جلي (الهيمنة المالية) على السياسة النقدية متمثلاً بـ (عجز الموازنة وفجوة الدين العام الداخلي) خاصةالحقبة الممتدة٢٠٠٣_٢٠١٥.

الاســـتنـتاجات

١.أنالنتائج في الاجلين الطويل والقصير تتوافق مع الافتراض في النموذجوفقاً لنظرية (Woodford ١٩٩٥) كون المعلمات لكل من عجز الموازنة يرتبط بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار ، والدين العام الداخلي يرتبط بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار.

٢.أوضحت النتائج القياسية للدراسة وجود استجابة قصيرة الاجل للمتغير التابع (المستوى العام للأسعار**P**) مع المتغير التفسيري (عجز الموازنة Y) ، أي ان عجز الموازنة ينتج عنه اثار تضخمية في الاجل القصير وهذا ينطبق مع الدراسة التي تقدم بها "**Bilin, Neyapit**"**عام ٢٠٠٣** "عجز الموازنة والتضخم: أدوار الاستقلالية المركزية والمالية في تطوير السوق " أكد فها ظهور الاثار التضخمية لعجز الموازنة بشكل واضح في حالة عدم تطور الاسواق المالية وعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية اذ تؤدي هذه العوامل علاوة على عدم توفر الية ذات كفاءة لتجميع الضرائب الى الاعتماد على خلق النقود كمصدر وحيد لتمويل عجز الموازنة وعلى نقيض ذلك فأن توفر اسواق مالية متطورة واستقلالية البنك المركزي ستوفر مصادر غير تضخمية لتمويل عجز الموازنة.

٣.أن أثر (الدين العام الداخليB) يكون اثره في (المستوى العام للأسعارP) في الاجل الطويل نتيجة اعباء خدمة الدين العام التي تتمثل بتمويل العجز عن طريق (التنقيد) وتتلائم هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (**John B. Taylor**) **عام١٩٩٥** بعنوان "السياسة النقدية المترتبة على الانضباط المالي الكبير في العجز في الميزانية و الدين: القضايا والخيارات " اوضح فيها أمكانية ابراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية ، الذي يشير الى أن التغير في عجز الموازنة العامة لابد و أن يؤدي الى التغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد ، أو في النقود عالية القوة ، وذلك لأغراض تمويل العجز المالي.

٤.من خلال سير الدراسة تتضح نتيجة غاية في الأهمية تتمثل بضرورة أن يكون التفاعل بين السياستين المالية والنقدية متلازم مع وجود أطار مؤسسي كفوء يعزز من استقلالية البنك المركزي ويحقق الانضباط المالي ، بتوفيره لمصادر بديلة لتمويل العجز خلافاً لسياسة "التنقيد".

٥. يعد حظر قيام البنك المركزي بتمويل عجز الموازنة (اقراض الحكومة) أمر غاية في الاهمية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والتوازن العام ومن ثم ينعكس على النمو الاقتصادي ايجابياً.

٦. أهمية الاسواق المالية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية أو البلدان في طور التحول نحو اقتصاد السوق و مدى مواكبتها للأطر المؤسسية المتبعة في البلدان المتقدمة كونها تعد من ضرورات التوازن العام والنمو الاقتصادي.

٧.أن الاسلوب الريعي في تمويل الانفاق الحكومي والناتج عن الطبيعة الريعية للاقتصاد ، يحجم دور السياسة النقدية ويسلبها فاعليتها في التأثير في الطلب الكلي ، ويعزز من مقدرة السياسة المالية بإعطائها دوراً مهماً في تحديد مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية وبضمنها المستوى العام الاسعار .

٨. يعد عجز الموازنة واختلال هيكل الإنتاج أهم العوامل المؤثرة في التضخم والنمو في الناتج المحلي الاجمالي كعوامل محلية ،كما ان الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر وحيد لتمويل النشاط الاقتصادي اضعف دور وأهمية المصادر التمويلية الاخرى ولاسيما الضرائب ، في ظل التغيرات الحاصلة في اسعار النفط الذي تحكمه تقلبات سوق النفط العالمي ، بالتالي عدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي وتقلبات كبيرة في الأنفاق العام والطلب الكلي وزيادة مخاطر الاستثمار في القطاعات غير النفطية أذ يكون من الصعب على القطاع العام والخاص وضع قرارات وخطط استثمارية طويلة الأجل بل حتى متوسطة الأجل مما يسفر عنه تراجع الاستثمار في القطاعات غير النفطية، يتكامل معها ضعف الجانب التشريعي وسوء الادارة.

<u>التـوصـيـات</u>

١. السعي الى تبني أطار مؤسسي كفوء يعزز من الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي العراقي ويحقق الانضباط المالي ، بتوفيره لمصادر بديلة لتمويل العجز خلافاً لسياسة "التنقيد".

٢. ضرورة المساهمة في تطوير سوق العراق للأوراق المالية باعتباره نافذة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي ومصدر اساس للتوازن من خلال عمليات التمويل في النشاط الاقتصادي، و العمل على تشجيع الائتمان المحلي وزيادة الوعي المصرفي من قبل السياسة النقدية.

٣. السعي الجاد من اجل تنويع حقيقي لمصادر الدخل تكون فيها القطاعات الحقيقية (الصناعة_ الزراعة) قاطرة للنمو الاقتصادي.

٤.تفعيل الجانب التشريعي والرقابي للمؤسسات الحكومية لغرض التصدي للفساد المالي والاداري.

٥. تفعيل دور الايرادات المالية الاخرى (الضرائب_ هيئة الكمارك) في ظل الصدمة المزدوجة الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

٦. ضرورة الحافظ على الاحتياطات من العملة الاجنبية من قبل السلطة النقدية وعدم استنزافها للتصدي للصدمات كصدمة اسعار النفط و الصدمة الامنية ،بالتالي توفير الاجراءات اللازمة لهذه الازمات.

٧. السعي الى تكوين هيئة اقتصادية عليا تحظى بسلطة وحصانة كافية و مستقلة عن التجاذبات السياسية ، تضم خيرة من الخبراء المختصين بالشأن الاقتصادي تتركز مهمتها الاساسية في رسم الإستراتيجية الاقتصادية بعيدة الامد للاقتصاد العراقي.

٨.تدعيم وتطوير مؤسسات البحث والتطوير والمعلومات بغية توفير البيانات والمعلومات التي تساهم تدعيم واضعي السياسة الاقتصادية على اتخاذ قراراتهم وبناء الاستراتيجية اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.

الهوامش

***استاذ** دكتور في الاقتصاد الكلي _ الاقتصاد القياسي / كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط.

[١] Michael Woodford, " Price Level Determinacy Without Control of a Monetary Aggregate", NBER Working Paper Series, No. 5204, August 1995.,P:4.

[٢] . كمال سلطان محمد سالم ، الاقتصاد القياسي، ط١ ، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية،٢٠١٤، ص١١.

[٣] . مكيد علي ، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة ،ط٢،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،٢٠١١،ص٩.

[٤] . جعفر باقر علوش ، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الاحصائي SPSS،ط١ ،بغداد، مطبعة الرفاه،٢٠٠٩،ص١٦.

[٥]

[٦] . علي عبد الزهرة ، حسن عبد اللطيف ،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 34 ، العدد 9،١٨٨،٢٠١٣.

7.Gujarati, Damodar.N and Dawn C.Porter, Basic Econometrics, 5thEdition, U.S.A: McGraw – Hill, 2009, P483.

8.Dickey, D. A. and Fuller, W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, . USA, vol.74, 1979, 428.

9. Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013, P349.

[١٠]. Gujarati ,Damodar.N, Basic Econometrics,5Th edition ,New York, 2005, 759.

[١١]. Kozhan .R, Financial Econometrics With Eviews, 2010, P:74.from :http://bookboon.com.

12.Duasa .J , Determinants of Malaysian Trade Balance : An ARDL Bound Testing Approach , Journal of Economic Cooperation , 28,3,2007.

13.Inuomote S.O and Odeniyi K,C.O. Farayola ,Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration, ContinetalJ.Agricultural Economics 6(2):1,8,2012.pp:168-175.

14.Hassler.U and JurgenWoltrs, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration,Workingpaper,University Berlin,2005.p:22.

15.Narayan ,Paresh P. K., Reformulating Critical Values for the Bounds F statistics Approach to Cointegration: An

Application to the Tourism Demand Model for Fiji, No. 02,04.from, 2015.

١٦. مجديالشـــــــــــوربجي، أثـــــــــــر الصدماتالاقتصاديةالخارجيةعلىالصـــادراتالمصـــــــــــــــــــــــــــــــرية ، جامعةمصـــرللعلوموالتكنولوجيا،٢٠٠٩،ص ١٠.

١٧. Kilian,L. and Ivanov ,V. A Practitioner's Guide to Lag Order Selection For VAR Impulse Response Analysis,Vol.9,No.1,2005,P:166.

* وفقاً لـ اصدار (Eviews 9 - 9.5) تم اضافة العديد من التحديثات والادوات منها ادراج اختبـــارات جديـــدة وجعـــل اختبـــار "WALD TEST" اســـفل اختبـــار (t) المضـاف فـي النسـخة المحدثـة ، وبخطـوات اكثـر يسـراً وذات نتـائج اكثـر دقـة باعتمـاد العديـد مـن الخوارزميـات التـي طورهـا "Pesaran" للمزيد انظر:

- Nathaniel A. Babajide& Ismail O. Soile : Oil Price Shocks and Nigeria's Economic Activity: Evidence from ARDL Co-integration and VECM Analysis,31, July ,2015 , PP: 1-39.

- Richard Baillie &George Kapetanios: "Estimation and Inference for Impulse Response Functions from Univariate Strongly Persistent Processes" ,The Econometrics Journal, Vol. 16, Issue 3,2013, pp: 373-399.

- Wouter J. den Haan&Steven Sumner & Guy Yamashiro: "Bank Loan Components and the TimeVarying Effects of Monetary Policy Shocks" , The Econometrics Journal, Vol. 78, Issue 312,2011, pp. 593-617.

١٨ Michael Woodford, Op Cit, No. 5204, August 1995,P:4.

19. Bahman,Mohsen –Oskooee and Wang,Y "HOW STABLE IS THE DEMAND FOR MONEY IN CHINA?", ,Journal of Economic Development,vol.32,No.1,2007., P:30.

المصادر

١. جعفر باقر علوش ، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الاحصائي SPSS،ط١،بغداد، مطبعة الرفاه،٢٠٠٩.

٢. علي عبد الزهرة ، حسن عبد اللطيف ،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 34 ، العدد 9،٢٠١٣.

٣. كمال سلطان محمد سالم ، الاقتصاد القياسي، ط١ ، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية،٢٠١٤.

٤. ارشد عبد اللطيف تركي ، السياسات التجارية وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٧٠_٢٠١٠) رسالة ماجستير ، جامعة واسط ، كلية الإدارة واقتصاد، ٢٠١٤,

٥. مكيد علي ، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة ،ط٢،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،٢٠١١.

٦. مجدي الشوربجي،أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا،٢٠٠٩.

Bilin, Neyapti, “Budget Deficit and Inflation: The Roles of Central Independence and FinancialMarket Development”, Contemporary Economic Policy, Vol. 21, No. 4, October 2003.

8.Bahman,Mohsen –Oskooee and Wang,Y "HOW STABLE IS THE DEMAND FOR MONEY IN CHINA?", ,Journal of Economic Development,vol.32,No.1,2007.

9.John B. Taylor, “Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline” in “Budget Deficit andDebt: Issues and Options”, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1995.

10.John B. Taylor, “Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline” in “Budget Deficit andDebt: Issues and Options”, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1995.

11. Richard Baillie &George Kapetanios: "Estimation and Inference for Impulse Response Functions from Univariate Strongly Persistent Processes" ,The Econometrics Journal, Vol. 16, Issue 3,2013.

12.Gujarati, Damodar.N and Dawn C.Porter, Basic Econometrics, 5thEdition, U.S.A: McGraw – Hill, 2009.

13.Dickey, D. A. and Fuller, W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, . USA, vol.74, 1979.

Demand Model for Fiji, No. 02,04.from, 2015.
21.Kilian,L. and Ivanov ,V. A Practitioner's Guide to Lag Order Selection For VAR Impulse Response Analysis,Vol.9,No.1,2005.
22. - Nathaniel A. Babajide& Ismail O. Soile : Oil Price Shocks and Nigeria's Economic Activity: Evidence from ARDL Co-integration and VECM Analysis,31, July ,2015.
23.Wouter J. den Haan&Steven Sumner & Guy Yamashiro: "Bank Loan Components and the TimeVarying Effects of Monetary Policy Shocks" , The Econometrics Journal, Vol. 78, Issue 312,2011.
24.Michael Woodford, " Price Level Determinacy Without Control of a Monetary Aggregate", NBER Working Paper Series, No. 5204, August 1995.
14.Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013.
15. Gujarati ,Damodar.N, Basic Econometrics,5Th edition ,New York, 2005.
16.Kozhan .R, Financial Econometrics With Eviews, 2010, P:74.from :http://bookboon.com.
17. Duasa .J , Determinants of Malaysian Trade Balance : An ARDL Bound Testing Approach , Journal of Economic Cooperation , 28,3,2007.
18.Inuomote S.O and Odeniyi K,C.O. Farayola ,Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration, ContinetalJ.Agricultural Economics 6(2):1,8,2012.
19.Hassler.U and JurgenWoltrs, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration,Workingpaper,University Berlin,2005.
20. Narayan ,Paresh P. K., Reformulating Critical Values for the Bounds F statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism